ISTIQLAL عربي

مجلة إلكترونية إخبارية أسبوعية

2023 فبراير 27 - مارس 5

istiqlal عربي

www.istiqlalmedia.com
turkistantimes.com

أطفال الأويغور يلعبون بالقرب من قفص لحماية رجال الشرطة شبه العسكرية الصينية في أورومتشي، عاصمة تركستان الشرقية.

امرأة أويغورية تقضي 21 عامًا في السجن لإرسال أطفالها إلى مدرسة دينية

بقلم/ شهرت هوشور، إذاعة أسيا الحرة قسم الأويغور

2023.03.01

عندما أرسلت عائشة عبد الله أطفالها المراهقين الثلاثة إلى مدرسة دينية محلية قبل عشرين عامًا،، لم تكن تعلم أن ذلك سيؤدي إلى سجنها لاحقًا لمدة 21 عامًا.

في ذلك الوقت، اعتقدت ربة المنزل الأويغورية، البالغة من العمر الآن 62 عامًا، أنها تفعل ما هو أفضل لابنتيها وابنها من خلال تلقيهم تعليمًا دينيًا إسلاميًا بما يتماشى مع هويتهم المسلمة الأويغورية في تركستان الشرقية.

عندما بدأت السلطات الصينية حملة «الضربة القاسية» في تركستان الشرقية في عام 2014، فرضت عقوبات شديدة على الأويغور، واعتقلتهم بشكل تعسفي، وبدأت حملة دعائية ضد العادات العرقية والمعتقدات الدينية للأويغور، تحت ستار تعزيز الحداثة.

وكجزء من الحملة، دمرت السلطات المساجد، وقيدت الشعائر الدينية، ومنعت الملابس الإسلامية وإطلاق اللحى الطويلة للرجال، وحظرت الأسماء الإسلامية على الأطفال، وحظرت الصيام في شهر رمضان المبارك.

بحلول عام 2017، ازداد وضع الأويغور المضطهدين سوءًا. في ذلك العام، بدأت السلطات في اعتقال ما يقرب من 1.8 مليون من الأويغور والمجتمعات التركية الأخرى في معسكرات «إعادة التعليم». زعم المسؤولون الصينيون أن المعسكرات كانت مراكز تدريب مهني تهدف إلى منع الإرهاب والتطرف الديني.

بالإضافة إلى الاعتقالات، قامت السلطات باخضاع الأويغور للمراقبة المكثفة والتعذيب والسخرة والتعقيم القسري وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.

وقعت عائشة عبد الله في شباك السلطات الصينية في تركستان الشرقية، حيث يعيش أكثر من 11 مليون شخص يتحدث التركية، معظمهم من مسلمي الأويغور

قامت السلطات باعتقال عائشة، من سكان مقاطعة غولجا، أو

ينينغ بالصينية، وحكموا عليها بالسجن 21 عامًا في 2017 لإرسال أطفالها إلى مدرسة دينية منزلية، وفقًا لمسؤول أمني من قريتها في بلدة قراياغاش.

وقال الرجل الذي طلب عدم نشر اسمه خوفًا على سلامته «إنها تقضي فترة سجنها في سجن بيكول للنساء بمدينة غولجا». «حصلت على سبع سنوات في السجن، مقابل كل طفل أرسلته إلى المدرسة».

قال رئيس أمن القرية إن السلطات أخذت أطفال عائشة إلى معسكر واحتجزتهم لأكثر من عام، لكنها أطلقت سراحهم فيما بعد.

تم القبض على العديد من الأويغور الذين تزيد أعمارهم عن 60 عامًا وحُكم عليهم بالسجن القاسي لإرسال أطفالهم إلى مدارس دينية على الرغم من أنهم فعلوا ذلك منذ أكثر من عقد، وفقًا لملفات شرطة شينجيانغ، عبارة عن مخبأ لملايين الوثائق السرية التي تم اختراقها من أجهزة كمبيوتر شرطة شينجيانغ و وتم نشرها في مايو 2022. على الرغم من أن عائشة لم تكن مدرجة في القائمة، إلا أن الملفات تشير إلى أن اعتقال الأبرياء لم يكن قانونيًا.

«التعارض مع القوانين»

قال ضابط شرطة سابق أويغوري، رفض الكشف عن اسمه خوفًا على سلامته، إن الحكم القاسي على عائشة لم يكن على الأرجح قرارًا من السلطات القضائية ولكن من قبل اللجنة السياسية والقانونية للحزب الشيوعي الصيني.

قال الشرطي السابق، الذي يعيش الآن في السويد، إنه يعتقد أن سلطات بكين حددت أرقام الاعتقال الخاصة بها وأخبرت السلطات المحلية بالأشخاص الذين يجب إخضاعهم لعقوبات قاسية.

وقال لإذاعة آسيا الحرة: «إن الحكم على شخص ما بمثل هذه العقوبة بالسجن الطويلة يتعارض مع القوانين ذات الصلة».

وقال: «ربما تكون الحكومة المركزية في بكين قد كلفت اللجنة السياسية والقانونية المحلية بمعاقبة الأويغور بقسوة في معسكرات الاعتقال منذ بدء الاعتقال الجماعي في عام 2017». «كان هناك أوامر وضغوط من بكين، وبالتالي قاموا باحتجاز الأويغور الأبرياء بشكل تعسفي وحكم عليهم بقسوة للوفاء بحصة بكين».

أكملت الأجهزة الصينية على مختلف المستويات «مهامها» من خلال فرض «عقوبة بالسجن على عائشة لمدة سبع سنوات لكل طفل أرسلته إلى مدرسة دينية».

قال الضابط السابق إن إساءة استخدام السلطة القانونية وإساءة استخدام القانون كانت منتشرة عندما كان يعمل في قوة الشرطة في تركستان الشرقية في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، على الرغم من أن السلطات الصينية حاولت تبرير سياساتها.

في ذلك الوقت، بغض النظر عما إذا كانت السلطات القانونية قد عقدت محاكمات علنية أو سرية، فقد اعتادوا دائمًا إبلاغ عائلات المدانين بأحكامهم وحقهم في نقض قرار المحكمة، على حد قوله.

وقال الشرطي السابق: «لقد حاولوا اتباع بعض القواعد والإجراءات القانونية للتعامل مع المعتقلين في ذلك الوقت». «كان من المستحيل تخيل حُكم على شخص ما بالسجن 21 عامًا لإرسال أطفالها إلى مدرسة دينية عندما كنت أعمل قبل 20 عامًا.»

وقال «لقد ساء الوضع بشكل كبير الآن». «في الوقت الحاضر، ليس لديهم أي خجل على الإطلاق لخرق قوانينهم وإساءة المعاملة علانية».

وقد لقيت نساء أخريات في قراياغاش نفس المصير.

قال مسؤول أمن القرية إن خالدة قربان، الأويغورية من نفس قرية عائشة عبد الله ، حُكم عليها بالسجن 18 عامًا و 14 عامًا لإرسال طفليها إلى مدرسة دينية وأربع سنوات بسبب ما يسمى ب نشاط الصلاة غير القانوني.

كما قال: «كانت امرأة أميّة وتوفيت في السجن بسبب إصابتها بمرض السكري».

ترجمة إذاعة أسيا الحرة قسم الأويغور، حرره روزان جيرين ومات ريد

ترجمة إلى العربية/ رضوى عادل

نياز غوبور، لاجئ أويغوري يعيش في باكستان، في صورة غير مؤرخة.

باكستان تهدد بإعادة عائلات الأويغور اللاجئين إلى الصين

بقلم/ إركين، إذاعة آسيا الحرة، قسم الأويغور

2023.02.23

توقف مسؤولو الأمم المتحدة في باكستان عن تجديد بطاقات اللاجئين – حتى تدخلت جنيف.

أصيب نياز غوبور، لاجئ من الأويغور في باكستان، بالذعر عندما ظهر ضباط الشرطة والمخابرات في منزله قبل حوالي أسبوعين لإخباره أنه سيتم إعادته وعائلته إلى الصين إذا لم يجددوا بطاقات طلب اللجوء الصادرة من الأمم المتحدة.

وهدد الضباط الباكستانيون باحتجاز أفراد عائلته الثمانية، قائلين إنهم لا يملكون وثائق قانونية تسمح لهم بالبقاء في البلاد.

كان هذا مقلقًا لغوبور، 67 عامًا، الذي فرت عائلته من الصين في عام 2016، خوفًا على حياتهم.

بعد وقت قصير من وصولهم إلى باكستان، تلقوا بطاقات من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، أعلنت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، أنه لا ينبغي إعادة العائلة إلى الصين، حيث كانت السلطات تتخذ إجراءات صارمة ضد السكان مسلمي الأويغور في تركستان الشرقية.

أخبر نياز غوبور للضباط الباكستانيين إن المفوضية رفضت لسبب غير مفهوم تجديد بطاقات اللاجئين الخاصة بهم بعد انتهاء صلاحيتها في أكتوبر. كما قال غوبور في سرد الحادث لإذاعة آسيا الحرة أن المفوضية أكدت له بأنه سيحصل على تجديد في أسرع وقت ممكن، وغادر الضباط.

قال: «ذهبنا إلى مكتب المفوضية ثلاث أو أربع مرات مؤخرًا، وقال الموظفون إنهم توقفوا عن إصدار البطاقات وسيتصلون بنا عندما يبدأون في إعادة إصدارها». لكنهم لم يتصلوا بنا. لقد عاملونا بشكل جيد قبل عامين. اعتادوا الاستفسار عن وضعنا، لكن لم يعد أحد يهتم بنا».

علمت إذاعة آسيا الحرة أن خمس أو ست عائلات أويغورية لاجئة أخرى في باكستان لديها نفس التجربة، حيث أخبرهم ضباط الشرطة والمخابرات الزائرون أنهم سيتم ترحيلهم إلى الصين ما لم تجدد المفوضية بطاقاتهم.

نفوذ الصين

ليس من الواضح سبب تهديد الشرطة الباكستانية لعائلات الأويغور – أو لماذا توقفت مكاتب المفوضية المحلية عن تجديد بطاقات اللجوء الخاصة بهم.

باكستان دولة ذات أغلبية مسلمة، لذا من المفترض أنها تتعاطف مع إخوانها مسلمي الأويغور. لكن الحكومة حليفة للصين وقد أعلنت عن دعمها لسياسات بكين في تركستان الشرقية والتبت وتايوان وهونغ كونغ وبحر الصين الجنوبي، وكذلك في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة.

تعرض المسؤولون الباكستانيون لضغوط من بكين بسبب الممر الاقتصادي بين الصين وباكستان، وهو مشروع ضخم في إطار ما يسمى بمبادرة الحزام والطريق لتحسين البنية التحتية لباكستان من أجل تجارة أفضل مع الصين ولزيادة دمج دول المنطقة.

عندما اتصلت إذاعة آسيا الحرة بالمكتب الرئيسي للمفوضية في جنيف بسويسرا يوم الثلاثاء للاستفسار، قالت جونج آه غديني ويليامز، رئيسة الاتصالات العالمية للمفوضية، إنها لم تكن على علم بالمشكلة لكنها ستجيب بعد الاتصال بالمكتب الباكستاني.

يبدو أن المكالمة كان لها تأثير.

في غضون يومين، جددت مكاتب وكالة الأمم المتحدة في باكستان بطاقات اللاجئين لعائلات الأويغور المعنية، وقال القضاء الباكستاني إنهم لن يتم ترحيلهم.

كتب أويفي ماكدونيل، كبير مسؤولي العلاقات الخارجية في المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في باكستان، الأربعاء في رسالة بريد إلكتروني إلى إذاعة آسيا الحرة «أريد أن أؤكد لكم أن فريقنا يتواصل مع الأشخاص المعنيين لمتابعة تجديد وثائقهم، وهو ما يتم إجراؤه حاليًا للاجئين المسجلين».

وقد اتصل مكتب وكالة الأمم المتحدة للاجئين هناك باللاجئين الأويغور المؤهلين وأبلغهم أنه يمكنهم تجديد بطاقات اللجوء الخاصة بهم يوم الخميس، وفقًا لنشطاء حقوق الإنسان الأويغور في باكستان.

قال عمر أويغور، مؤسس صندوق عمر الأويغور في باكستان، الذي قدم المساعدة للاجئين الأويغور: «إنها أخبار جيدة». «لن يكون هناك خطر على الأويغور هنا الآن لأنهم يستطيعون البقاء هنا بشكل قانوني.»

الأمم المتحدة تدرك تصرفات الصين

قال محمد توختي، المدير التنفيذي لمشروع الدفاع عن حقوق الأويغور في كندا، إنه لا يوجد سبب مشروع يدفع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إلى رفض تجديد وثائق اللاجئين الأويغور.

وأشار إلى أن الأمم المتحدة تدرك جيدًا قمع الصين للأويغور. وقد وجد تقرير صدر في أغسطس 2022 عن مكتب حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة أن تصرفات الصين ضد الأويغور والمجتمعات التركية الأخرى «قد تشكل جرائم دولية، ولا سيما جرائم ضد الإنسانية».

باكستان اليوم هي موطن لحوالي 3000 أويغوري، الذين بدأوا لأول مرة في طلب اللجوء في البلاد عندما احتلت القوات الصينية تركستان الشرقية في عام 1949. سمحت الحكومة الصينية لبعض الأويغور الذين لديهم أقارب في باكستان بالهجرة إلى البلاد في عامي 1963 و 1974.

في الثمانينيات، في ظل سياسة الانفتاح الصينية، أصبحت باكستان مركزًا لمسلمي الأويغور الذين يؤدون فريضة الحج إلى مكة في المملكة العربية السعودية. استقر بعض الأويغور هناك وأسسوا أعمالًا تجارية، وحصل آخرون على تعليم، وتزوجت بعض نساء الأويغور من رجال باكستانيين.

ولكن بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر في الولايات المتحدة في عام 2001، عززت الصين وباكستان تعاونهما، وأعادت باكستان العديد من الأويغور إلى الصين.

ولم تتمكن إذاعة آسيا الحرة من الوصول إلى الملحق الصحفي بالسفارة الباكستانية في واشنطن مليحة شهيد للتعليق.

ترجمة إذاعة آسيا الحرة، قسم الأويغور. حرره روزان جيرين ومالكولم فوستر.

ترجمة إلى العربية/ رضوى عادل

تجمع المتظاهرون في واشنطن العاصمة في وقت سابق من هذا الشهر للاحتفال بالذكرى السنوية لمذبحة غولجا عام 1997 التي راح ضحيتها متظاهرو الأويغور في تركستان الشرقية.

يشارك المشرعون «الخطوات التالية» التي يمكن للولايات المتحدة اتخاذها من أجل الأويغور، قبل جلسة الاستماع في الصين

أندرو كاباليرو رينولدز / وكالة فرانس برس عبر Getty Images

NPR

28 فبراير 2023

ستخضع العلاقة بين الولايات المتحدة والصين لمزيد من التدقيق مساء الثلاثاء، عندما انعقدت أول جلسة استماع اللجنة التي شُكلت حديثًا في مجلس النواب تقوم بالتركيز على التحدي الاستراتيجي الذي تطرحه الصين.

من المحتمل أن تغطي الكثير من الأمور، بما في ذلك المخاوف الأمنية حول تطبيق تيك توك والعدوان الصيني على تايوان، وفقًا لتقرير ديردري والش من NPR.

الاسم الكامل للجنة المكونة من الحزبين هو لجنة اختيار مجلس النواب بشأن المنافسة الاستراتيجية بين الولايات المتحدة والحزب الشيوعي الصيني. وقال قادتها لـ NPR إن هذه الصياغة مقصودة.

وقال مايك غالاغر، النائب الجمهوري عن ولاية ويسكونسن، الذي يرأس اللجنة: «نريد أن نتأكد من أننا نميز باستمرار بين الحزب والشعب». «التهديد يأتي من الحزب. ليس لدينا نزاع مع الشعب الصيني، والشعب الصيني غالبًا ما يكون الضحية الأولى لقمع الحزب الشيوعي الصيني.»

تحدث غالاغر ونائب إلينوي رجا كريشنامورثي، الديموقراطي البارز في اللجنة، إلى ستيف إنسكيب من Morning Edition قبل جلسة الاستماع.

في محادثة طويلة، أعرب كلا المشرعين عن مخاوفهما بشأن الصين – بما في ذلك معاملتها للأويغور، المجموعة العرقية المسلمة التي تعيش في تركستان الشرقية.

يتذكر أطفال الأويغور المعاناة الجسدية والعقلية في المدارس الداخلية الصينية في تركستان الشرقية.

في السنوات الأخيرة مع تدهور العلاقات بين الولايات المتحدة والصين، وصفت الولايات المتحدة هذه الأعمال بأنها إبادة جماعية، وهي تسمية ترفضها الصين (على الرغم من أن سفيرها في الولايات المتحدة أخبر NPR العام الماضي أنها تقوم بإعادة تعليم الأويغور في المعسكرات).

اتخذت الولايات المتحدة بعض الإجراءات، بما في ذلك معاقبة المسؤولين الصينيين بسبب انتهاكات حقوق الإنسان في

تركستان الشرقية وإقرار قانون منع العمل القسري، الذي يتطلب من الشركات التصديق على أنها لا تستخدم العمالة الأويغورية القسرية. لكن المشرعين يريدون فعل المزيد – بدءًا من زيادة الوعي وبناء الدعم لما يسميه غالاغر «الخطوات العملية التالية».

«أعتقد نحن نشهد في تركستان الشرقية معاينة للمستقبل الذي يخبئه الحزب الشيوعي الصيني، ليس فقط لبقية مواطنيهم، مستقبل من السيطرة التكنو الشمولية الكاملة، ولكن بشكل متزايد نموذج يريدون تصديره حول العالم». «لذا أعتقد أن لدينا وظيفة مهمة من حيث تسليط الضوء على هذه الانتهاكات الفظيعة لحقوق الإنسان من هناك.»البرامج لتكون عمالة قسرية. تظهر هذه المصادر أيضًا أن الأهداف الأساسية لنقل العمالة ليست اقتصادية، بل سياسية وديموغرافية. تنص الوثائق الحكومية على أن عمليات نقل العمالة هي جزء من «رفع جودة السكان».

ترجمة/ رضوى عادل

النائب مايك غالاغر، جمهوري من ولاية ويسكونسن، في الوسط، والنائب رجا كريشنامورثي، ديمقراطي من إلينوي، إلى اليمين، يقودون لجنة اختيار مجلس النواب التي شُكلت حديثًا بشأن المنافسة الاستراتيجية بين الولايات المتحدة والحزب الشيوعي الصيني.

أضافت الولايات المتحدة وحدات شركتي BGI الصينية و Inspur إلى قائمة التجارة السوداء

ختم وزارة التجارة في واشنطن العاصمة، الولايات المتحدة في 10 مارس 2017. رويترز / إريك ثايرو

بقلم/ الكسندرا ألبر وديفيد شيباردسون

(رويترز) – أضافت إدارة بايدن يوم الخميس 37 شركة إلى قائمة التجارة السوداء، بما في ذلك وحدات من شركة الجينات الصينية BGI (300676.SZ) وشركة الحوسبة السحابية الصينية Inspur، في خطوة تعد مزيدًا من تصعيد التوترات مع بكين.

أضافت وزارة التجارة، التي تشرف على ضوابط التصدير شركتي، BGI Research و BGI Tech Solutions (Hongkong))، بسبب مزاعم بأن الوحدات تشكل «خطرًا كبيرًا» من حيث المساهمة في المراقبة من قبل الحكومة الصينية.

وأخبرت أن «تصرفات هذه الكيانات فيما يتعلق بجمع وتحليل البيانات الجينية تمثل خطرا كبيرا من التحول إلى البرامج العسكرية الصينية».

ذكرت رويترز سابقًا أن BGI كانت تجمع بيانات وراثية من ملايين النساء لإجراء أبحاث شاملة حول سمات السكان، وتتعاون مع الجيش الصيني.

كما تم إدراج شركة الطب الشرعي التابعة لـ BGI Forensics Genomics International.

اتهمت وزارة التجارة شركة Inspur بمحاولة الحصول على السلع الأمريكية لدعم جهود التحديث العسكري الصيني.

ولم ترد الشركات والسفارة الصينية في واشنطن على الفور على طلبات للتعليق.

أضافت التجارة 26 كيانًا صينيًا آخر إلى القائمة – مما يجعل من الصعب على الشركات المستهدفة تلقي شحنات البضائع الأمريكية من الموردين.

وشملت الإضافات عدة كيانات، قالت وزارة التجارة إنها تزود أو تحاول إمداد كيان خاضع للعقوبات في إيران، وثلاث شركات في روسيا وبيلاروسيا وتايوان. كما أضافت وزارة التجارة إنها تساهم في الجيش الروسي.

كما تم استهداف شركات في الصين وميانمار لانتهاكها حقوق الإنسان، وتم ملاحقة شركات في الصين وباكستان لمساهمتها في برامج الصواريخ الباليستية المثيرة للقلق، بما في ذلك برامج باكستان.

وقالت مساعدة وزير التجارة ثيا كيندلر في بيان: «عندما نحدد الكيانات التي تشكل مخاوف تتعلق بالأمن القومي أو السياسة الخارجية للولايات المتحدة، فإننا نضيفها إلى قائمة الكيانات لضمان قدرتنا على التدقيق معاملاتها».

من المرجح أن تؤدي الإضافات الأخيرة إلى القائمة السوداء للتجارة إلى تصعيد التوتر بين واشنطن وبكين، اللتين تخوضان حربًا تكنولوجية منذ سنوات.

تصاعدت التوترات بشكل خاص منذ أن أسقطت إدارة بايدن الشهر الماضي بالون تجسس صيني مشتبه به على أرض واسعة من الولايات المتحدة.

قال مساعد وزير التجارة لإنفاذ قوانين التصدير، ماثيو أكسلرود: «لا يمكننا السماح لخصومنا بإساءة استخدام التكنولوجيا لارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان وغيرها من أعمال القمع». «لهذا السبب نحن ملتزمون بمنع الجهات الفاعلة السيئة من الاستيلاء على تقنيتنا. سنتخذ نهجا شاملا لمكافحة هذا التهديد».

شعار شركة الجينات الصينية BGI Group يظهر في مبناها في بكين، الصين، 25 مارس 2021. تم التقاط الصورة في 25 مارس 2021. رويترز / كارلوس جارسيا رولينز

في عام 2020، أضافت وزارة التجارة وحدتين من مجموعة BGI، أكبر شركة جينات في العالم، إلى قائمتها الاقتصادية السوداء بسبب مزاعم بأنها أجرت تحليلات جينية تستخدم لزيادة قمع الأويغور في الصين.

وقد نفت بكين و BGI ارتكاب أي مخالفات.

ترجمة/ رضوى عادل

تواصل الصين استخدام الدعاية الكاذبة للتغطية على الإبادة الجماعية!

معلومات للتواصل
Adres: Kartaltepe Mah. Geçit Sok. No: 6 Dükkan: 2
Küçükçekmece / İSTANBUL
Gsm: +90 553 895 19 33, +90 541 797 77 00
info@istiqlalmedia.com turkistantimes.com